المحاضرة السادسة: المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد: يعرف النظام التجاري العالمي بأنه « مختلف القواعد والمبادئ والاتفاقيات والمؤسسات التي تعمل على تنظيم التجارة بين مراكز قرارات: دول، شركات، تجمعات جهوية-بهدف بناء سوق عالمية وموحدة».

أولا. نشأة المنظمة العالمية للتجارة

يتمثل النظام التجاري متعدد الأطراف في" مختلف المبادئ المستوحاة من الاتفاقيات التي تنظم التجارة الدولية والتي تطورت عبر مراحل عديدة منذ نشأة الجات إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة".

1.الإتفاقيةالعامة للتعريفات والتجارة- الغات-

انتهت الحرب العالمية الثانية فظهرت ضرورة ملحة لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، فقامت الدول الصناعية الكبربإنشاء صندوق النقد الدولي وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى اتفاقية بريتون وودز 1944، وأثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتوظيف في "هافانا" "كوبا" عام 1947 اجتمعت الدول الشريكة التجارية الرئيسية في العالم واتفقت على صياغة ميثاق منظمة التجارة الدولية. غير أن تلك المنظمة لم تنشأ بسبب رفض الكونجرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا وذلك لاحتوائه على أحكام من شأنها أن تمس سيادة الدول في رسم سياستها الوطنية.

وعوضا عن ذلك قررت الدول المشاركة أن تأخذ جزء من ميثاق هافانا، الذي يتعلق بتنظيم المعاملات في التجارة الدولية وصياغته في اتفاقية سميت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أوالغات ""GénéralAgreementontariffs and trade وقد اعتبرت هذه الاتفاقية مؤقتة إلى أن يتم التصديق على منظمة التجارة الدولية OCI، ولكن تم التخلي نهائيا عن فكرة تأسيسها عندما أصبح واضحا أن التصديق على ميثاقها من السلطات التشريعية أمر غير ممكن، وقدبدأ إعمال إتفاقية الغات في يناير 48، وتعرف الغات بأنها "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية للسلع"، و قد بلغ عدد أعضاء الغات حتى أكتوبر 1994 (124)دولة .

1-1.أهداف اتفاقية الغات

حددت اتفاقية الغات مجموعة من الأهداف سعت الدول المتعاقدة إلى تحقيقها تتضمن الإتفاقية مزايا والتزامات تبادلية في مجال سياسات التجارة الخارجية، ويمكن تلخيص أهدافها العامة فيما يلي:

أ. الأهداف التجارية:

- رفع العوائق التي تحول دون الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية؛
- محاولة ضمان و تنمية حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية و الجمركية؛
- حل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية عن طريق التفاوض تحت رعاية إدارة الجات؛

ب. الأهداف الرأسمالية: حيث تسعى الإتفاقية لتحقيق الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، ويتحقق هذا من خلال التوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية، وتشجيع الحركات الدولية لرؤوس الموال، وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية؛

ج.الأهداف الإجتماعية: وتتمثل في العمل على رفع المستوى المعيشي في الدول المتعاقدة، من خلال تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها، والارتفاع بمستويات الدخل الحقيقي مما يسمح بتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة؛

2-1. المبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة-الغات-

تقوم الغات على عدة مبادئ أساسية نكتفي بذكر أهمها، فيما يلي وسنتعرض لها بالتفصيل لاحقا:

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ب-استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية

ج- مبدأ المعاملة الوطنية د- مبدأ تقييد الرسوم الجمركية بسقوف ملزمة و-مبدأ عدم التمييز

ه- مبدأ المفاوضات التجارية ي- مبدأ المعاملة التفصيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب

ر- تسوية المنزعات التجارية ز- مبدأ التبادلية ط- منع ممارسة سياسة الإغراق.

2.مراحل تطور العلاقات التجارية في طل الإتفاقية للتعريفات والتجارة-الغات-

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية، وقد بذلت مجهودات كبيرة لتحقيق هذا الغرض من خلال إجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية المتبادلة بين مختلف الأطراف، وتسهيل تبادل السلع.

1-2. جولات المفاوضات التجارية وإنجازاتها

قامت أمانة الغات بعقد العديد من جولات المفاوضات بين الدول الأعضاء، اختلفت هذه الجولات في طولها الزمني والموضوعات الرئيسية التي عالجتها، وكان من أهم إنجازاتها :

-تخفيضات نسبية للرسوم الجمركية عبر فترة زمنية طويلة؛

-زيادة قيمة التجارة السلعية المشمولة ضمن مفاوضات التخفيض والتحرير من 20% عند إنشاء لغات إلى 50% عند بداية جولة الأوروغواي.

-توسيع موضوعات المفاوضات لتشمل الرسوم الجمركية وغير الجمركية، و الانحراف و الإتفاقيات الخاصة، والجماعية.

والجدول التالي يقدم ملخصا لأهم إنجازات الجولات 7 الأولى في مجال تحرير التجارة متعددة الأطراف.

جدول رقم(02):

أهم إنجازات الجولات الثمانية للمفاوضات التجارية تحت إشراف الجات

الجولات	الفترة الزمنية للمفاوضات	عدد الدول المشاركة	قيمة التجارة السلعية موضوع المفاوضات (مليار دولار)	النسب المئوية للتخفيضات الجمركية	معدلات الرسوم الجمركية بعد نهاية المفاوضات	موضوعات المفاوضات
جنيف	1947	23	10	%40	-	الرسوم الجمركية
أنيسى	1949	13	-	-	-	الرسوم الجمركية
توركواي	1951	38	-	-	-	الرسوم الجمركية
جنيف	1959	26	2.5	-	-	الرسوم الجمركية
ديليون	1961-1960	26	4.9	-	-	الرسوم الجمركية
كينيدي	1967-1964	62	40	%49	%8.7	الرسوم الجمركية وتحديد إجراءات مكافحة الإغراق
طوكيو	1979-1973	102	155	%34	4.7 %	الرسوم الجمركية والرسوم غير الجمركية و الاتفاقيات الخاصة

2-2. جولة الأرغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وأهم إتفاقياتها

بدأت جولة أرجواي (الثامنة) للمفاوضات التجارية في 30 سبتمبر 1986 أثناء الاجتماع الوزاري الذي عقد في بونتادل أستيه « Puntadel. Este » في أورجواي، وشارك فيها 21 دولة.

- أهداف جولة الأورجواي:

تم إصدار بيان أكد على أهمية الشروع في جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم الأهداف التي نص عليها هذا الإعلان، وهي:

1.2.السعي إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة، وتوسيع نطاق هذه الحرية بما يخدم مصالح كافة الدول، بما في ذلك الدول النامية.

2.2. إدخال التغييرات اللازمة على الاتفاقية من أجل تطويرها، بحيث تصبح أكثر ملائمة للمستجدات على صعيد هيكل التجارة العالمية، وتقليل الصعوبات التي تواجهها تجارة السلع الأولية، أي تجارة البلدان النامية.

3.2. تحسين النظام التجاري متعدد الأطراف، من خلال تقوية دور الاتفاقية وتفعيل الالتزام بمبادئها، وتوسيع نطاق التجارة الخاضعة لأحكامها ومبادئها.

4.2. ضرورة تحقيق تحرير كامل التجارة في المنتجات التي تعتمد على الموارد الطبيعية بما في ذلك المصنعة وشبه المصنعة.

5.2.تحقيق المزيد من تحرير التجارة في المنتجات الزراعية وتحسين البيئة التنافسية، عن طريق وضع ضوابط للتحكم في استخدام وسائل الدعم المباشر وغير المباشر.

6.2. على الدول المتقدمة أن لا تنتظر من الدول النامية تقديم تنازلات مساوية لتنازلاتها بل يجب مراعاة أوضاع ومتطلبات التنمية في هذه الدول، وإنما يرتبط ذلك بمقدار التحسن الذي يطرأ على أوضاعها الاقتصادية.

7.2. ضرورة الأخذ في الاعتبار مجموعة من العناصر وهي: الشفافية، الشمولية، التعويض، المعاملة بالمثل، تسوية المنازعات، كإجراءات لتحسين مناخ التجارة الدولية.

8.2.تعزيز الإشراف من قبل الاتفاقية على السياسات التجارية للدول الأعضاء و تقوية علاقاتها مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية .

9.2.وضع قواعد و نظم جديدة، تتناول تعزيز الحماية الكافية و الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

- نتائج جولة الأورغواي:

اختتمت جولة الأرغواي في 15 ديسمبر 1993 أي بعد سبعة أعوام والنصف من المفاوضات الشاقة والمتشعبة وبذلك تعد هذه أطول الجولات التي عرفتها مفاوضات الجات وأكثرها شمولا وأبعدها أثرا، وتم التوقيع على وثيقة الاتفاق النهائي الشامل لنتائج جولة أورجواي في 15 أفريل 1994 في مدينة مراكش بالمغرب، وقد وصل عدد الدول المشاركة في الجولة 123 دولة، بينما بلغ حجم التجارة السلعية موضوع المفاوضات 1.1980 مليار دولارفي حين إنخفضت معدلات الرسوم الجمركية عقب هذه المفاوضات 3.8 نتيجة لنسبة التخفيضات الجمركيةالمرتفعة(40%)وقد تمخضت هذه المفاوضات عن جملة من النتائج الهامة التي نوجزها كما يلي :

- توسيع نطاق الجات من خلال إجراءات ولوائح جديدة لتسهيل تجارةالسلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية
- تعزيز أليات الجات المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية
- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

وقد توصلت جولة الأوروغواي إلى 28 اتفاقية شملت مجالات عديدة منها:

- اتفاقية الزراعة - اتفاقية الملابس والمنسوجات - اتفاقية حول الحواجز الفنية للتجارة
- اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة بالإستثمار - اتفاقية حول إجراءات منح تراخيص الاستيراد - اتفاقية حول الدعم والاجراءات المضادة - اتفاقية خاصة بالتفتيش قبل الشحن - اتفاقية حول قواعد المنشأ - اتفاقية حول الاجراءات الوقاية - اتفاقية حول الخدمات - اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية - اتفاقية حول القواعد والاجراءات التي تحكم فض المنازعات.

3- الاتفاقات حول المجالات الجديدة:

تناولت جولة الاورغواي بالاضافة إلى الموضوعات التقليدية لنشاط الجات موضوعات تعتبر جديدة، لأنها دخلت لأول مرة في جداول أعمال المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، وفي مقدمتها:

4-1.اتفاق الجوانب التجارية الخاصة باجراءات الاستثمار:

كان هدف المفاوضات هو ازالة بعض الشروط التي تفرضها الحكومات الوطنية على المستثمر الاجنبي، والتي تتعارض مع مبادئ الجات انطلاقا من كونها تؤدي الى تشوهات في مجال التجارة الخارجية، وتتمثل أهم هذه الشروط في:

- اشتراط استخدام نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي،
- اشتراط نصدير حصة من الانتاج الى الخارج، أو بالعكس منع التسويق للانتاج أو نسبة منه في السوق المحلي.
- اشنراط تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات الخاصة بالمشروع.

وقد نص الانفاق في هذا المجال على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارات الاجنبية.

4-2.اتفاق الجوانب التجارية في مجال الملكية الفكرية:

هدفت المفاوضات التي دارت حول هذا الموضوع، والاتفاق الذي تم التوصل اليه إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، والاسهام في تشجيع الابتكار التكنولوجي، ونقل ونشر التكنولوجيا، على النحو الذي يلبي متطلبات المصالح الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات، وقد نص الاتفاق على ضمان فعالية توفير الحماية لحققق الملكية الفكرية، عم طريق وضع اجراءات فعالة تكفل حصتل صاحب الحق على حقوقه مع منع استخدامخها بشكل عائقا امام التجارة المشروعة.

4-3.اتفاق التجارة في الخدمات:

أسفرت جولة الاورجواي عن وضع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) والتي تعد أول اتفاقية دولية تخضع بموجبها التجارة في الخدمات لالتزامات وظوابط متعددة الأطراف، وتسعى إلى المزيد من التحرير التديجي في الخدمات على غرار الانجازات التي حققتها اتفاقية الجات 1947 بالنسبة لتحرير التجارة في السلع منذ نشأتها وحتى جولة الأورجواي، وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المقصود بالتجارة في الخدمات بالاستناد إلى نمط توريد الخدمة، وتنحصر الأساليب التي حددتها الاتفاقية لتوريد الخدمة في أربعة على النحو التالي:

-**توريد الخدمة عبر الحدود:** ومثال ذلك خدمات البريد الدولي، والاتصالات التليفونية الدولية أو خدمات التسوية المالية عبر التجارة الإليكترونية، أو الخدمات الاستشارية من خلال المراسلات الإلكترونية.

-**الاستهلاك في الخارج**: مثل الانتقال لغرض السياحة أو التعليم أو العلاج،خدمات الاصلاح.

-**التواجد التجاري**: مثل إنشاء فروع أو وكالات أو مكاتب تمثيل للبنوك أو الشركات الخدمات أو شركات التأمين في دول أخرى.

-**التواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين:** من أمثلة ذلك انتقال الأفراد من دولهم لدول أخرى لعرض خدمات العمل والاستشارات والخبرات في مختلف الخدمات المهنية والفنية والتكنولوجية كالهندسة و المحاماة والكمبيوتر.

ثانيا. المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كان إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم إنجازات جولة الأرغواي إذا انتظر العالم حوالي 47 عاما قبل تمكنه من إقامة هذه المنظمة، وكان قد أقر إنشاؤها – كما ذكرنا سابقا- في مؤتمر هافانا عام 1947 غير أنه بسبب عدم تصديق الكونجرس الأمريكي على إحداثها حرصا على الإبقاء على حرية التحرك للولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات تجارية بموجب قانون التجارة الأمريكي، وهذا ما جعل الدول المشاركة تكتفي بالإبقاء على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة التي عرفت باسم الغات 1947، وقد وقع على إنشائها في مراكش 1994،وفي جانفي 1995 دخل إتفاق إنشاء المنظمة حيز التنفيذ .

1- مهام منظمة التجارة العالمية وأهدافها:

إن المنظمة العالمية للتجارة هي القاعدة القانونية التأسيسية للنظام التجاري متعدد الأطراف فهي تجسد أهم الالتزامات التعاقدية التي توضح كيف تصيغ الحكومة قوانينها وقواعدها الداخلية في مجال التجارة وتطبيقها وتعتبر أيضا الإطار الذي تتطور فيه العلاقات التجارية بين البلدان عن طريق عملية مشتركة للمحادثات والتشاورات والقرارات.

1-1.مهام المنظمة العالمية للتجارة :

حسب المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة فإنها تتولى المهام التالية:

أ-تقديم إطار لتنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية تحقيقا لهذا الهدف، وتوفير منتدى للمفاوضات في شتى المسائل المعلقة، والهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف.

ب-الفصل في المنازعات وتسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، علاوة على مراقبة السياسات التجارية، ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد والظوابط المتفق عليها، والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية.

ج- عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة، ومنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة.

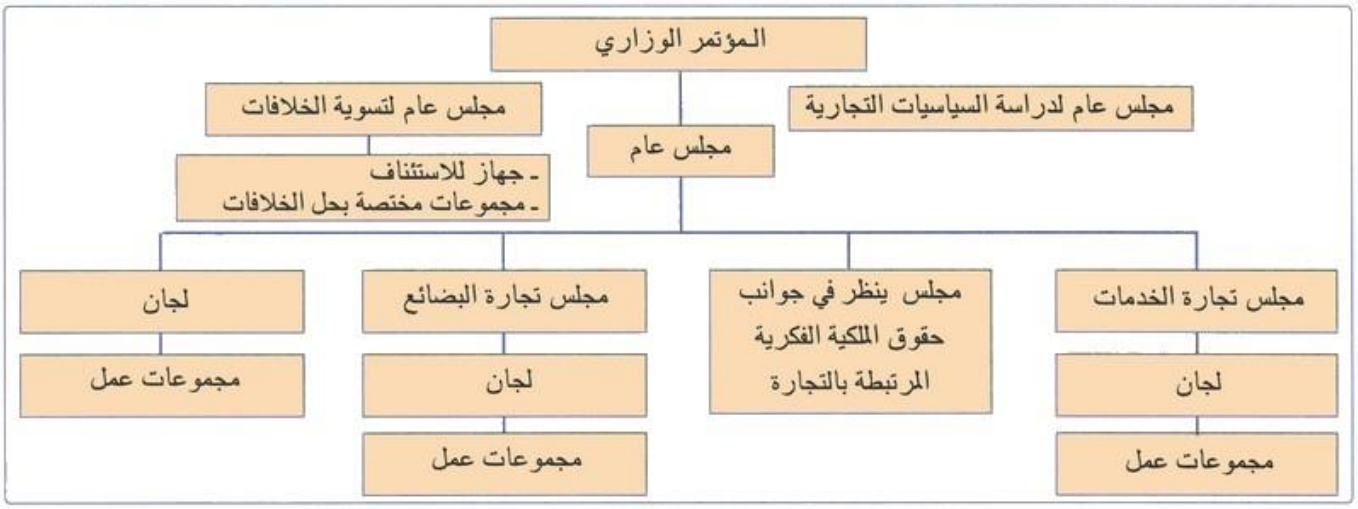
د-التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لخلق الانسجام في صنع السياسات الاقتصادييية على المستوى الدولي.

1-2-أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تعمل المنظمة إلى تحقيق مايلي:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل الوطني العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم ، وزيادة الانتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- محاولة اشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

1-3- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:



2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

يقوم النظام التجاري الدولي الجديد على عدة أسس، هي نفسها التي قامت عليها الجات وبعد ذلك المنظمة العالمية للتجارة التي مارست التطبيق العملي لها، وأهمها:

1-استخدام القواعد المتعددة الأطراف عوض القواعد الفردية:

ونعني بذلك قيام نظام تجاري متعدد الأطراف تشارك في وضعه وتطبيقه مجموعة من الدول- لاتنفرد كل دولة في وضع نظام تجاري خاص بها- بهدف الوصول إلى نظام تجاري عالمي حر.

2- مبدأ تقييد الرسوم الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية:

استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للحماية، حيث أن استخدام هذه الرسوم الجمركية يعطي للمنتجين والمصدرين الأجانب إمكانية التآكد من نوع الحواجز التي سيواجهونها، مما يشجع مهمتهم في التصدير.

3 - مبدأ تقييد الرسوم الجمركية بسقوف ملزمة:

اعتمدت المنطمة العالمية للتجارة على تقييد الأطراف المنضمة لها بسقوف محددة لمعدلات الرسوم الجمركية المتفاوض عليها عند الانضمام، وهذا من أجل منح الطرف المانح للإعفاءات إلى العمل بالرسوم الجمركية الأعلى.

4- مبدأ عدم التمييز:

ونعني بذلك أن يلتزم كل عضو في المنظمة العالمية للتجارة بعدم التمييز بين الشركاء التجاريين ومنحهم جميعا حقوقا متساوية، وبالتالي عدم التفرقة بين الأعضاء في تطبيق المزايا والتنازلات الجمركية، وهوما يتطلب الإلتزام بما يلي:

+ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :** يقضي هذا المبدأ بضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا اشتراط ولجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى كل المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر، وبموجب هذا المبدأ فإنه لا يجوز تقديم أفضليات تجارية لطرف أخر دون تعميمها على الأطراف الباقية المتعاقدة، والغرض من هذا التطبيق هو التوسع في نطاق مكاسب تحرير التجارة الدولية ليشمل جميع الأطراف المتعاقدة. ويوجد لهذا المبدأ استثناءات وهي التي تتعلق بإنشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

+ **مبدأ الشفافية:** إن عدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب، يفرض توفير جميع المعلومات والبيانات بكل حرية وسهولة وفق مبدأ الشفافية، بما يؤهل المتعاملين لعملية تنبؤية أكثر دقة وأعمق صحة، من خلال وضع الاستراتيجيات المستقبلية لعمليتها الاستثمارية.

+ **مبدأ التناظر:** بموجب هذا المبدأ تلتزم الدولة التي استفادت من تنازلات بتقديم امتيازات من طرفها لبقية الدول الأعضاء.

+ **مبدأ المعاملة الوطنية:** يحضر على الدول الأعضاء تطبيق إجراءات تمييزية بين السلع والخدمات المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج وذلك من حيث الضرائب والاعفاءات والمساعدات.

+ **منع الاغراق والاعانات التصديرية.**

5 – إجراءات الوقاية :

تحتوي لوائح المنظمة العالمية للتجارة على إجراءات وقائية لمساعدة المنتجين المحلين من الأضرار التي قد يتعرضون لها، وبالتالي فإن الدولة المتضررة يمكن لها فرض رسوم جمركية أو إعتماد نظام الحصص، وذلك بغية تخفيض الواردات التي تتسبب نتيجة الأضرار التي قد يتعرض لها المنتجون المحليون. ويمكن اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن أربع سنوات، وفي حالة ما إذا كانت هناك ضرورة ملحة تتمثل في وجود خطر حقيقي على سلعة وطنية ، فإنه يمكن تحديد فترة اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن ثماني سنوات اعتبار من بدء العمل بقواعد منظمة التجارة العالمية .

6 – **تسوية المنازعات التجارية**:

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل انشاء المنظمة، حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الجات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالاشراف على تنفيذ هذه الاحكام، فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء، وقد أدى ذلك القصور إلى اتجاه الدول المختلفة نحو تبادل العقوبات التجارية والاجراءات العقابية المنفردة، بدعوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو التجارية أو لحماية حقوق الملكية الفكرية وعوائدها التجارية.

7 – **المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للدول النامية :**

تعترف المنظمة العالمية للتجارة بتباين الأوضاع الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول النامية، وبموجب هذا المبدأ تدعو المنظمة الدول المتقدمة بأن لا تعامل الدول النامية بالمثل ، فيما يتعلق بالارتباطات التي اتخذتها الدول المتقدمة على عاتقها أثناء المفاوضات التجارية لتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية.

3- شروط وخطوات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة :

اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة في عام 1994 كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947، والتي تقبل اتفاقيات جولة الأوروغواي، أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية، كما يحق لأي دولة أو إقليم اقتصادي أو اتحاد جمركي، يتمتع بحرية كاملة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء وتتلخص هذه الشروط في قبول نتائج الأوروغواي ككل وتقديم التزامات في مجال السلع والخدمات، وسنتناول بالتفصيل شروط وخطوات الانضمام للمنظمة وفق ما يلي:

1- كيفية الانضمام:

تشير المادة XII من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، أن الانضمام للمنظمة يكون حسب شروط يتم الاتفاق حولها بين حكومة البلد المترشح والمنظمة ، أما مسار الانضمام فيأخذ شكل مفاوضات، بعد أن يكون البلد المعني بالانضمام قد وقع اتفاق مع الهيئات الدولية الأخرى في مقدمتها صندوق النقد الدولي. وطبقا لذلك يتم تأسيس فريق عمل مشترك خاص بانضمام البلد المترشح ، حيث تطرح على هذا الأخير مختلف الانشغالات أثناء جولات المفاوضات سواء المتعددة الأطراف أو الثنائية. وتقوم أمانة المنظمة بالتوزيع الواسع للوثائق والمذكرات المتعلقة بانضمام هذا البلد (الأسئلة والأجوبة).

2- من له حق في العضوية :

يمكن لجميع البلدان أو الأقطار الجمركية التي تمتلك استقلالية في إدارة سياستها التجارية الانضمام للمنظمة، تبعا لاتفاق يتم توقعيه بين البلد المعني بالانضمام والمنظمة العالمية للتجارة من خلال الدول الأعضاء في المنظمة ، بعد استفاء البلد المعني بالانضمام لجميع الشروط المتفق عليها.

3- طلب العضوية :

تبدأ إجراءات الانضمام للمنظمة تقديم البلد المترشح طلب كتابي رسمي بالانضمام من حكومته،حيث يتم دراسة هذا الطلب على مستوى المجلس العام للمنظمة الذي يقوم بتأسيس فريق عمل مكلف بمتابعة ملف انضمام هذا البلد، حيث يقدم في نهاية أشغاله حوصلة لأعماله.

4- تقديم مذكرة حول المنظومة التجارية والتشريعية لهذا البلد:

يقوم البلد المترشح بتقديم مذكرة شاملة حول النظام التجاري والتشريعي السائد ، وتبعا لذلك يقوم فريق العمل بمعالجة معمقة لهذه الوثيقة المبينة للوضع الاقتصادي، حيث يتم في الاجتماع الموالي لفريق العمل طرح الأسئلة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة، وانتظار أجوبة على ذلك.

5- المفاوضات المتعددة الأطراف :

بعد تحليل المذكرة وطرح الأسئلة و تلقي الأجوبة، يتم الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف، حيث يطلب من البلد المترشح إتمام الإصلاحات المتعلقة بتحرير النظام التجاري والتشريعي لتتوافق مع مقررات المنظمة العالمية للتجارة، واستيفاء الشروط اللازمة للانضمام.

6- المفاوضات الثنائية :

بعد الانتهاء من المفاوضات المتعددة الأطراف، يتم الشروع في مفاوضات ثنائية مع أعضاء فريق العمل المهتمة بانضمام هذا البلد فيما يتعلق بالتزامات الدخول إلى السوق الدولي بالنسبة للسلع والخدمات، حيث يتم إرفاق نتائج هذه المفاوضات بالملف الكامل النهائي المتعلق بمجمل شروط انضمام البلد المترشح.

7- مجمل شروط الانضمام :

تحتوي شرط الانضمام النهائية التي تكون نتاج مفاوضات متعددة الأطراف و ثنائية على ثلاثة وثائق وهي:

- تقرير فريق العمل الملخص لنتائج المفاوضات.

- بروتوكول الانضمام.

- قائمة الالتزامات المتعلقة بالدخول إلى أسواق السلع والخدمات المتفق عليها بين حكومة البلد المترشح وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

8- الدراسة الرسمية للملف :

عندما يصل مشروع تقرير فريق العمل وبروتوكول الانضمام وقائمة الالتزامات إلى الوضع النهائي والقبول من قبل أعضاء فريق العمل، يتم دراسة مجمل شروط الانضمام في اجتماع للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري للمنظمة للموافقة واتخاذ القرار النهائي، حيث تقوم أمانة المنظمة بالتوزيع الواسع لوثيقتي :

- قرار المجلس العام.

- بروتوكول الانضمام للعضو الجديد، يكون ملحق بتقرير يوضح أن البلد المنضم للمنظمة العالمية للتجارة، قد قدم قائمة بالالتزامات، والإجراءات النهائية الخاصة بآجال قبول البلد المترشح كبلد عضو.

9- الانضمام الرسمي للمنظمة: بعد موافقة المجلس العام أو المؤتمر الوزاري على ملف البلد المترشح، يمكن لهذا الأخير الإمضاء على بروتوكول الانضمام الذي يقبل من خلاله مجمل شروط الانضمام، على أن يقوم البرلمان الوطني بالمصادقة على البروتوكول في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من الإمضاء من جانب البلد المترشح، في حين يتم التأشير على البروتوكول من جانب المنظمة العالمية للتجارة في مدة 30 يوم التي تلي مصادقة البرلمان على البروتوكول، ليصبح بعد ذلك البلد المترشح عضو في المنظمة.

4- المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تلخيص مسار المؤتمرات الوزارية منذ الانشاء سنة 1995 إلى وقتنا الحاضر من خلال الجدول التالي:

الرقم	المؤتمر	تاريخه	أهم القضايا المطروحة للنقاش
	مؤتمر سنغافورة	1996	تسهيل التجارة – الشفافية في المشتريات الحكومية – الاستثمار و التجارة...الخ
	مؤتمر جنيف	1998	اوصى بمواصلة التفاوض بشأن الموضوعات المتعلقة بالاستثمار ، المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية
	مؤتمر سياتل	1999	يعتبر من أخطر المؤتمرات نظرا للأحداث التي رافقته من مظاهرات ضد منظمة التجارة العالمية لدرجة عجز المشاركون عن صياغة بيان ختامي وهو الذي أطلق عليه للمرة الأولى مصطلح جولة
	مؤتمر الدوحة	2001	حاولت الدول الاعضاء ان تتجاوز المشاكل التي حدثت في المؤتمر السابق ومناقشة قضايا متعددة
	مؤتمر كانكون	2003	الهدف من انعقاده هو متابعة اعمال مؤتمر الدوحة
	مؤتمر هونغ كونغ	2005	نفس الهدف السابق (متابعة اعمال مؤتمر الدوحة)
	مؤتمر جنيف	2009	مناقشة منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الاطراف والبيئة الاقتصادية العالمية
	مؤتمر جنيف	2011	تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف ، بما في ذلك أهمية نظام تسوية المنازعات، الامتناع عن تطبيق الاجراءات الحمائية، وإعطاء الاولوية للموضوعات التي تخدم مصالح الدول الاقل نموا ، وكذلك الاتجاه الى الاتفاق لانهاء برنامج عمل الدوحة
	مؤتمر بالي	2013	تناول بعض الموضوعات العالقة مثل : تسهيل التجارة ، مفاوضات الزراعة و التنمية في الدول الاقل نموا
	مؤتمر نيروبي	2015	نجح المؤتمر في التوافق على وقف دعم الصادرات الزراعية ، بحيث تتخذ الدول المتطورة هذا الاجراء فورا وتطبقه الدول النامية اعتبارا من 2018
	مؤتمر بيوينس آيرس (الارجنتيني)	2017	تناول جملة من الموضوعات اهمها : الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية ، دعم مصايد الاسماك ، التنظيم المحلي للخدمات
	مؤتمر جنيف	2022	الامن الغذائي ، مواجهة الازمات العالمية والاوبئة ، متابعة قضايا بالي....الخ
	مؤتمر أبو ظبي	2024	تحسين قدرة الدول النامية على الوصول إلى النظام التجاري العالمي، الملكية الفكرية، وألية حل النزاعات في منظمة التجارة العالمية.